السابق، بل ان التعاون بين العرب واليهود داخل اسرائيل وفي الضفة والقطاع لم ينقطع، لكن الخلاف، أساساً، بين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية والمستوطنين. كذلك فان حل القضية الفلسطينية لا يتطلب القضاء على كل يهودي، سواء في فلسطين المحتلة أو خارجها، بل ان ذلك قد يؤدي الى تعقيدات أشد، كما ان خروج كل اليهود من فلسطين لا يعني، بالضرورة، حل أو تسوية القضية الفلسطينية، خاصة اذا ما تمّ ذلك بواسطة القوة أو اذعاناً لموازين القوة.

كذلك يمكن القول، ان الصيغ المطروحة والمحتملة لتسوية القضية من طريق اقتسام أرض فلسطين بين الفلسطينيين واليهود غالباً ما لا ترضي طموحات الفلسطينيين؛ اذ انها تتعارض مع حقهم في تقرير المصير، وتجعل سيادتهم منقوصة، وتمنح اليهود أفراداً ودولة حقوقاً أكثر من العرب، وبالتالي فان الوصول الى تسوية من هذا النوع هو، في حقيقته، عقد اذعان لا يحظى بالتأييد والقبول، وبالتالي فانه لا بد ان ينقضه وينقلب عليه الفلسطينيون في المستقبل حينما تخف الأسباب التي دعت الى قبوله. كذلك، فان استمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل لا بد وان يؤدي الى اندفاع اسرائيل الى التوسع خارج الحدود المتفق عليها نتيجة لعدم كفاية المساحة والموارد.

من الطبيعي، اذاً، ألّا يكون الفلسطينيون راضين عن العيش داخل اسرائيل باعتبار انها تحمل أسماً ذا طابع ديني، لكن الأساس ليس هو الاسم ولكن ما يؤدي اليه من تفرقة عنصرية على أساس الدين، وانه في حال زوال هذه التفرقة، فان التسمية قد لا تعني الكثير، في حين ان تغيير الاسم مع استمرار التفرقة وأساليب الممارسة يحافظ على أركان الأزمة وربما يزيد حدتها، وبالتالي، فان التسوية يجب ان تتجه، أساساً، الى لبّ القضية، وهنا قد تؤجل قضية الاسم أو أن تتمّ تسويتها معها في الوقت عينه.

لا يتوقف لبّ القضية عند مرحلة زمنية معيّنة سواء أكانت هذه المرحلة سابقة أو لاحقة، فالزمن أحد أبعاد القضية، ولا بد من وضع التطورات المتوقعة في القضية في عين الاعتبار، منها ما يتصل بالتكاثر السكاني، وبالهجرة اليهودية الى فلسطين، وبتطور القوة لدى الجانبين. فلا بد من ان نشير الى ان القضية بين شعب كبير متكاثر بنسب عالية نسبياً[٦]، وشعب آخر يتناقص عدده، والأمر، هنا، يدور حول الفلسطينيين العرب داخل وخارج فلسطين المحتلة، واليهود خارج وداخل فلسطين. ويرتبط لبّ القضية الفلسطينية بحاجة الفلسطينيين الى الاستفادة من معدلات تكاثرهم، من جهة، وتوفير الاحتياجات الحياتية لأبنائهم من جهة أخرى؛ أما تطور قوة الجانبين فترجع أهميته الى ان القوة، على الرغم من ارتباطها، بشكل ما، بالتعداد السكاني، فانها لا تعني، بالضرورة، ان يكون الجانب الأكثر سكاناً هو الأقوى، لكن تضاؤل السكان تحت حدّ معين يؤدي، في النهاية، الى ضعف قوة الدولة.

اذا انتقلنا الى مكوّنات ما سبق، لا بد ان نشير الى دراسة أُجريت في الجامعة العبرية لصالح المؤتمر اليهودي العالمي والتي أشارت الى تناقص أعداد اليهود في العالم، وكذا للبيانات التي توافرت عن الهجرة اليهودية الى فلسطين هذا العام والتي تشير الى تناقص هذه الهجرة الأمر الذي يمكن تفسيره بظاهرتين: أولهما، ان وعاء السكان اليهود في الاتحاد السوفياتي سابقاً قارب النضوب، وانْ لم ينضب، في حين ان الظاهرة الثانية هي احجام اليهود عن الهجرة نتيجة للمصاعب التي واجهها المهاجرون الذين وصلوا الى اسرائيل، خاصة في ما يتعلّق بالعمل والسكن.

اذا أُخصت القضية الفلسطينية، فانها تتركز حول التمييز في المعاملة بالنسبة للفلسطينيين